الاسم الممنوع من الصرف
بين قواعد النحو وسلائق العرب

أ.د. شعبان عوض العبيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

من القضايا التي يجهد المعلمون في تعليمها لطلابهم ، ويتعب الطلاب في تعلمها قضية الاسم الممنوع من الصرف ، وهو ـ كما لا يخفى ـ اسم لا يقبل التنوين، ومن مصطلحات القدماء في بعض الأحيان أن يطلقوا على الاسم المنوّن مصروفاً ، وعلى الاسم غير المنوّن

ممنوعاً من الصرف ، والاسم الممنوع من الصرف لا تدخل عليه علامة الجر الإعرابية . فلماذا يجهد المعلمون والمتعلمون على حدٍّ سواء في تعليم الاسم الممنوع من الصرف ؟ يجهد الجميع لأن علوم اللغة عند الأسلاف قامت على أسس نظرية ، وهذه الأسس لا يتناولها المعلمون ومن ثَمَّ لا يدركها المتعلمون ، ومن أبرز هذه الأسس التي قام عليها الدرس اللغوي عند الأسلاف أن أمة العرب أمة حكيمة ، فكل شيء تفعله العرب إنما يصدر عن حكمة أرادتها العرب ، ولغة العرب من أخصِّ الأشياء التي تظهر فيها حكمة العرب ، ينقل الزجاجي صاحب كتاب (الإيضاح في علل النحو) كلاماً عن الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ يحسن أن ننقله لأنه يبيّن ما أشرتُ إليه ..

يقول الزجاجي : " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليقُ مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (1) .

فهذا النص يبيّن في غاية الوضوح أن العرب أمة حكيمة وأن النحاة وهم يعللون ما يعللون قد يقعون على حكمة العرب ، وقد لا يقعون ، ومن ثَمَّ فإن باب التعليل مفتوح ، فمن وجد عِلّةً فليأت بها ، غير أن هذا الأمر النظري ضَخَّم قواعد النحو ، وجعل المعلمين

---

(1) ـ الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تح: الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس ، ط6 ، 1996 ، ص65 ـ 66 .

والمتعلمين يدرسون أشياء لا صلة لها بالواقع اللغوي ، ومن هذه الأشياء التي يدرسونها (الاسم الممنوع من الصرف) ، فالاسم الممنوع من الصرف ـ كما هو واضح ـ اسم لا يُنوَّن ويقبل من حركات الإعراب الضمة والفتحة، وفي حالة الجر يُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة كما هو معروف . فما السبب في هذا عند النحاة ؟ السبب في هذا في مثل هذه الأسماء الممنوعة من الصرف أنها أشبهت الفعل ، فالفعل المُعْرب ـ وهو الفعل المضارع الذي شُبِّهت به هذه الأسماء ـ يُرفع بالضمة ويُنصب بالفتحة ، ولا يُجر إلاَّ في ضرورة الشعر ، وتشبيه النحاة للاسم الممنوع من الصرف بالفعل قديم مُذ عُرف درس النحو العربي قبل الخليل وسيبويه ، كما هو في المصادر التي بين أيدينا ، يقول سيبويه : " اعلم أن أفْعَلَ إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهَبُ وأعلَمُ . قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال [أي الخليل] : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين كما استثقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه ، وذلك نحو : أخضر وأحمر وأسود وأبيض وآدر " (1) .

فشبهيَّةُ هذه الأسماء بالفعل يقررها الخليل كما نقل عنه سيبويه تقريراً لا خفاء فيه . ولكن كيف أشبهت هذه الأسماء الأفعال ؟ وقبل أن نجيب على هذا السؤال نستميح القارئ المتخصص عذراً ؛ لأن هذا البحث يقرؤه المختصون وغير المختصين ، فلابدَّ أن نتناول الموضوع بهذه الطريقة ، فالاسم الممنوع من الصرف أشبه الفعل من ناحيتين :

الناحية الأولى : أن الفعل فرع عن الاسم من جهة لفظه ومن جهة معناه . أما الشبه من الناحية اللفظية فقد اختلف فيه البصريون والكوفيون ، فالبصريون يقولون : الفعل فرع عن الاسم لأنه مأخوذ عن المصدر بناءً على قولهم إن المصدر هو أصل المشتقات ، والمأخوذ من غيره فرع عن المأخوذ منه ، أما الكوفيون فيقولون : إن الفعل مُركّبٌ من الحدث أي بمادته وهي الحروف ، والزمان أي بصيغته ، والمركب فرع عما ليس مركّباً ، هذه ناحية لفظية .

أما الناحية المعنوية : فهي احتياج الفعل إلى فاعل ، والمحتاج

---

(1) ـ الكتاب ، سيبويه ، تح : عبدالسلام هارون ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1973 ، الجزء الثالث ، ص193.

فرع عن غير المحتاج(1) .

فوجودُ علّتين في الفعل أكسب الفعل ثقلاً(2) فأرادت العرب ـ وهم أمة حكيمة ـ أن تعادل هذا الثقل ، فمنعت الفعل التنوين ومنعته من قبول جميع الحركات، فلما تأمّل النحاة الأسماء في لغة العرب وجدوا أن بعض هذه الأسماء لا تقبل جميع الحركات ولا تُنوَّن فسَمَّوها الأسماء الممنوعة من الصرف ، وعقدوا صلة بينها وبين الفعل ، فإذا كانت توجد في الفعل علتان تمنعه قبول جميع الحركات وتمنعه التنوين ، ففي هذه الأسماء الممنوعة من الصرف توجد علتان تمنعها من قبول جميع الحركات وتمنعها من التنوين ، إن شئت الدقة فإن النحاة هم الذين يُوجدون هذه العلل ويفترضونها حتى يُحكموا قواعدهم ، فهذه العلل التي يتحدث عنها النحاة لا صلة لها بالواقع اللغوي ، وأحسب أن سبب إيجاد العلتين الفرعيتين في الأسماء الممنوعة من الصرف ، إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، راجعٌ إلى عدم استطاعة النحاة حصر هذه الأسماء التي لا تقبل جميع الحركات ولا تقبل التنوين ، ولسنا نطالب النحاة بهذا الحصر وإنما نذكر ما نذكر لتأصيل هذه القضية .

وهاتان العلتان اللتان أوجدهما النحاة علة تعود إلى المعنى ، وعلة تعود إلى اللفظ ، وهناك علة تقوم مقام العلتين وهي على صيغة منتهى الجموع أو ألف التأنيث مقصورة كانت أم ممدودة ، فأما العلة التي تعود إلى المعنى فهي نوعان :

1 ـ الوصفية ، أي اكتساب الاسم الصفة .
2 ـ العلمية ، أي كون الاسم علماً .

وأما العلة اللفظية فتتنوع إلى أنواع :

1 ـ وزن الفعل .
2 ـ زيادة الألف والنون .
3 ـ العدل .
4 ـ التركيب المزجي .
5 ـ التأنيث .
6 ـ العجمة .
7 ـ العلم المنتهي بألف الإلحاق .

- فيدخل مع الوصفية ـ وهي العلة المعنوية ـ ثلاث من العلل اللفظية

---

(1) ـ التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر ، الجزء الثاني ، ص209 .

(2) ـ الكتاب ، سيبويه ، الجزء الثالث ، ص197 .

هي :
1 ـ وزن الفعل ، مثل قولنا : مررْتُ بوادٍ أخضرَ .
2 ـ زيادة الألف والنون ، مثل قولنا في الدعاء : أدخلك اللهُ الجنة بصومِ رمضانَ .
3 ـ العدل ، كقوله تعالى : { فعدَّة من أيامٍ أُخَرَ }(1) .

- وتدخل مع العلمية ـ وهي العلة المعنوية ـ العلل اللفظية الآتية :

1 ـ وزن الفعل ، مثل قولنا : سلمت على أحمدَ .
2 ـ زيادة الألف والنون مثل قولنا : مررتُ بعثمانَ .
3 ـ العدل ، مثل قولنا : أعجبتني فراسةُ عمرَ .
4 ـ التركيب المزجي ، مثل قولنا : ما لاقى العدو في بعلبكَ إلاَّ الصمود .
5 ـ التأنيث ، مثل قولنا : أعجبتني تصرفاتُ فاطمة .
6 ـ العجمة ، مثل قولنا : اختار الله من الأنبياء إبراهيمَ .
7 ـ العلم المختوم بألف الإلحاق كـ(علقى) و(أرطى) ، فقد تحولا من معنييهما المعجمي وسُمِّيَ بهما ، وهذا يدخل ضمن افتراضات النحاة .

- أما العلة التي تقوم مقام العلتين وهما :

1 ـ صيغة منتهى الجموع ، مثل قولنا : مررتُ بمساجدَ كثيرة ، وزُيِّنَ البيتُ بمصابيحَ جميلة .
ولكن كيف قامت صيغة منتهى الجموع مقام العلتين ؟
يجيب النحاة عن هذا التساؤل بأن مجيء الجمع على هذه الصيغة مسألة لفظية ، فهي قامت مقام العلة اللفظية ، وكون هذا الجمع هو الحَدُّ الذي تنتهي عنده الجموع مسألة معنوية ، وهذا يقوم مقام العلة المعنوية .
2 ـ انتهاء الاسم بألف التأنيث ممدودة كانت أم مقصورة ، مثل قولنا : مررتُ بصحراءَ ، وسلوت بذكرى جميلة .
وانتهاء الاسم بألف التأنيث ممدودة كانت أم مقصورة مسألة لفظية ، فهي تقوم مقام العلة اللفظية ، وكون هذه الأسماء مؤنثة ـ والتأنيث فرع عن التذكير كما يقولون ـ مسألة معنوية ، فهي إذاً قامت مقام

---

(1) ـ البقرة : 185 .

العلة المعنوية . ويقرر النحاة أنَّ الأسماء الممنوعة من الصرف إذا كانت علتها المعنوية العَلَمِيَّة فإن الأسماء الممنوعة من الصرف لا يمتنع صرفها إذا كانت نكرة ، كما إذا ذَكَرَ الناسُ الصالحين ، فقال قائل منهم : لا نجد عُمَراً ، أو تحدَّث الناسُ عن القدوة من النساء فقال قائل: رُبَّمَا نجد فاطمةً .

أما إذا كانت العلة المعنوية الوصفية فإن الأسماء تمتنع من الصرف معرفة كانت أم نكرة ، مثل قولنا : استمتعت بذكرى طيبة وهذه الذكرى أرددها . ومثل قولنا : مررت برضوى [اسم لمكان] ، واللهم احبُني برضوى(1) .

هذه قصة الاسم الممنوع من الصرف أوردناها باختصار ، نرجو ألاَّ يكون مُخِلاً ، وهي تُبيِّن الثراء العقلي الذي كان عليه أسلافنا من النحويين ، غير أنَّ النحاة بعد أن أحكموا قواعدهم غاية الإحكام وأتقنوها غاية الإتقان ، وجدوا أسماءً تستحق المنع من الصرف ، ولكنها صُرفت ، ووجدوا أسماءً لا تستحق المنع من الصرف ، ومع هذا جاءت ممنوعة من الصرف ، وذلك بخلاف ما قرر النحاة في قواعدهم وما أصَّلُوا من أصولهم .

فقد أورد سيبويه طائفةً من الأسماء التي صرفتها العرب مع أنها في الظاهر تستحق المنع من الصرف ؛ لأن فيها معنى الصفة ووزن الفعل .

يقول سيبويه في باب (ما كان من أفعل صفةً في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام) : " وذلك أجدلٌ وأخيلٌ وأفعىً ، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ؛ وذلك لأن الجدْل شدة الخلق فصار أجدل عندهم ، وأما أخيلٌ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه وهو طائر أخضر ، وعلى جناحه لمعة [سوداء] مخالفة للونه ، وعلى هذا المثال جاء أفعىً ، كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر "(2) .

فصرفُ هذه الأشياء وعدم صرفها يرجع إلى اعتباراتٍ في ذهن

---

(1) - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الخامسة ، 1967 ، المجلد الثاني ، الجزء الرابع ، من صفحة 114 إلى صفحة 139 .

(2) - الكتاب ، سيبويه ، الجزء الثالث ، ص200 - 201 .

المستخدم العربي بحسب عبارة سيبويه ، فمن نظر إليها بوصفها أسماءً صرفها ، ومن نظر إليها بوصفها صفات منعها الصرف ، والمهم أن نقرر هنا أن هذه الاعتبارات المنسوبة إلى المستخدم العربي هي من افتراضات النحاة التي يُسَوِّغون بها قواعدهم .

ومما جاء ممنوعاً من الصرف قول الشاعر القطامي عُمير بن شييم :

كـأن العـُقـَيليـين يـوم لقيتـهم　　فراخَ القطا لاقين أجدلَ بازيـا

وقول حسّان ـ رضي الله عنه ـ :

ذريـنــي وعلمــي بالأمور وشيمتي　　فما طائـري يومـاً عليكِ بأخيـلا

فأجدلٌ وأخيلٌ جاءتا ممنوعتين من الصرف لأن العرب ـ كما يرى النحاة ـ يلمحون فيها الأصل وهو الصفة ، ففي هذين اللفظين " القوة والتلوُّن والإيذاء"(1)، وهي أوصاف كما لا يخفى .

وهناك ألفاظ رواها النحاة عن العرب ممنوعة من الصرف قولاً واحداً ، نكرة كانت أم معرفة ، وهي : أدهم إن عنيت بها القيد ، وأسود وأرقم إن عنيت بها الحيَّات(2) .

ووجد النحاة بعض الألفاظ التي هي مزيدة بالألف والنون ، وتستحق المنع من الصرف ، ومع هذا جاءت عن العرب مصروفة من مثل : مصان بمعنى لئيم ، وسيفان للطويل(3) ، وندمان من المنادمة لا الندم . فوضع النحاة قاعدة تفرِّق بين ما كان من هذه الأسماء مؤنـَّثُهُ بالتاء ، وما كان من هذه الأسماء مؤنـَّثُهُ بغير التاء ، فما كان من هذه الأسماء مؤنـَّثُهُ بالتاء فهو مصروف ، وما كان مؤنـَّثُهُ بغير التاء فهو ممنوع من الصرف ، فلفظة (مَصَّان) مصروفة لأن مؤنثها (مصانة) ، ولفظة (غضبان) ممنوعة من الصرف لأن مؤنثها (غضبى)(4) . والأمر في مثل هذه الألفاظ يرجع في مجمله إلى خلاف اللهجات ،

---

(1) ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، المجلد الثاني ، الجزء الرابع ، ص119 .

(2) ـ الكتاب ، سيبويه ، الجزء الثالث ، ص201 .

(3) ـ يُنظر : اللسان ، مادة (سيف) ، ومادة (مصص) .

(4) ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، المجلد الثاني ، الجزء الرابع ، ص118 .

فليس كل العرب يقولون في مؤنث غضبان : غضبى ، فبنو أسد يقولون في مؤنث غضبان : غضبانة ، ومع هذا فعامة العرب يمنعون لفظة (غضبان) من الصرف(1) . إلاّ أن هذا الاستعمال الأسدي يجعل من قاعدة النحاة التي تفرّق في الاسم المزيد بالألف والنون بين ما فيه تاء وما ليس فيه تاء في حال التأنيث أمراً غير دقيق ، وكان على النحاة أن يقعِّدوا قواعدهم ـ في مثل هذه الحالة ـ على الأعم الأغلب .

ومن الألفاظ التي جاءت مصروفة وممنوعة من الصرف لفظتا (ثمود وسبأ) ، فقد جاءت لفظة (ثمود) في القرآن الكريم مصروفة وممنوعة من الصرف عند جميع القراء(2) في تفصيل يُرجع إليه في كتب القراءات ، وكذلك الأمر في لفظة (سبأ) فقد جاءت مصروفة عند عامة قراء القرآن الكريم ، غير أن أبا عمرو بن العلاء والبَزِي عن ابن كثير قرآ لفظة (سبأ) ممنوعة من الصرف ، وقد جاءت هذه اللفظة في سورتي النمل وسبأ ، في قوله تعالى في سورة النمل : { وجئتك من سبإٍ بنبإٍ يقين }(3) ، وفي سورة سبأ في قوله تعالى :{ لقد كان لسبإٍ في مساكنهم آيـة}(4) .

وجاءت لفظة (سبأ) مصروفة في قول النابغة الجعدي :

أضحت يُنفّرها الولدانُ من سَبَإٍ   كأنهم تحت دفَّـيْـها دحاريجُ

وجاءت اللفظة ذاتها ممنوعة من الصرف للشاعر ذاته في رواية ، وَلأمية بن أبي الصلت في رواية أخرى :

من سبأ الحاضِريــنَ مـأربَ إذ   يبـنونَ من دون سيلـهِ العَرِمَــا

وقد أوَّل النحاة مجيء هذه الألفاظ مصروفة وغير مصروفة ، فإذا وجدوا لفظاً مصروفاً ، ثموداً أو سبأً مثلاً ، قالوا إن المقصود به هنا (الحي) ، فهو لا يستحق الصرف لعدم وجود علتين (العلمية والتأنيث) ، وإذا وجدوه ممنوعاً من الصرف ، قالوا : إن اللفظ هنا يُراد به (

---

(1) - يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، الجزء الثاني ، ص235 . ويُنظر : اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي ، القسم الثاني : النظام النحوي ، الدار العربية للكتاب ، 1978 ، ص640 .

(2) - تقريب النشر ، ابن الجزري ، تح : إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، 2004 ، ص204 .

(3) - سورة النمل : 22 .

(4) - سورة سبأ : 15 .

القبيلة) فهو ـ إذن ـ ممنوع من الصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث(1) . والأمر كله منسوب إلى ذهن القارئ العربي .

فالنحاة يفترضون ما يفترضون ، ناسبين افتراضاتهم إلى الناطق العربي الحكيم؛ لأنه من أمة حكيمة . فقصة الممنوع من الصرف قصة عقلية وضعها النحاة لتسويغ قواعدهم ، فبإمكانك ـ بكل يسر وسهولة ـ تفنيدُ هذه العلل بالحِجَاج ذاته ، فإذا كانت ـ مثلاً ـ علة الشبه بين الاسم الممنوع من الصرف أن الفعل مأخوذ من الاسم فهو فرع عنه على رأي البصريين ، أو أنه مركّب من حَدَثٍ وزمان على رأي الكوفيين ، وأن الفعل محتاج إلى غيره وهو الفاعل ، فسوّغ هذا الشبهُ أن تُمنَعَ هذه الأسماء من الصرف لوجود علتين أو علة تقوم مقام العلتين كما سبق أن أوضحنا ، فبإمكانك أن تقول ـ مثلاً ـ في هذا المثال (أقائم علي) إن لفظة (قائم) مشتقة ، والمشتق فرع عَمَّا اشْتُقَّ منه وإن لفظة (أقائم) محتاجة إلى غيرها ، فلن نفهمها لوحدها إلاّ إذا قلنا : علي ـ مثلاً ـ أو محمود ، ومع هذا جاءت هذه الجملة بركنيها مصروفة مع وجود علتين : علة الاشتقاق ، وعلة الاحتياج ، وهاتان العلتان ـ أعني الاشتقاق والاحتياج ـ لم يضعهما النحاة ، وإنما وضعناهما على سبيل الفرض كما يفعل النحاة ، فهذه العلل التي أوجدها النحاة علل عقلية وليست نهائية مادامت المسألة تعود إلى إعمال الذهن وتحكيم العقل .

وما نود أن نخلص إليه بعد كل ما ذكرناه هو أن قضية الاسم الممنوع من الصرف قضية لغوية محضة يُستحسن أن تُعالج في إطارها اللغوي من داخل اللغة ذاتها، ولسنا في هذا منحازين إلى المنهج الوصفي قدر انحيازنا إلى المنهج المقارن ، فالمنهج المقارن يكشف لنا جوانب مهمة في درس اللغة العربية وفي غيرها من اللغات ، ومن هذه القضايا التي نتبيّنها عندما نستخدم المنهج المقارن قضية الاسم الممنوع من الصرف في اللغة العربية .

فالاسم الممنوع من الصرف مرحلة من مراحل تخلُّصِ اللغة العربية من الإعراب أسوةً بشقيقاتها كالعبرية والآرامية والسريانية، فهذه اللغات ـ وهي شقيقات للعربية ـ عرفت الإعراب كما عرفته

---

(1) ـ يُنظر : الكتاب ، سيبويه ، الجزء الثالث ، ص253 . ويُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، الزجاج، تح : هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، ط2 ، 1994 ، ص79 ـ 80 .

العربية ، وقد تخلصت هذه اللغات من الإعراب ولم يبقَ منه سوى شذرات قليلة في هذه اللغات لا يعرفها إلاّ المتخصصون في هذه اللغات ، واللغة العربية ـ شأنها في هذا شأن شقيقاتها ـ بدأت تتخلّص من الإعراب ، ومن أجلى مظاهر تخلُّصِها الاسم الممنوع من الصرف الذي يقبل حركتين من الحركات الثلاث (الضم والفتح) ، ولا يقبل الكسر ، وجمع المؤنث السالم ـ عند عامة العرب ـ الذي يقبل حركتين من الحركات الثلاث (الضم والكسر) ولا يقبل الفتح (1) . غير أن اللغة العربية انحصر فيها التخلّص من الإعراب بسبب نزول القرآن الكريم ، فلولا نزول القرآن الكريم ـ فيما أزعم ـ لتقلّص الإعراب في اللغة العربية ، فالمحافظة على القرآن الكريم حفظاً وأداءً حافظ على الإعراب في اللغة العربية .

لقد درس النحاة اللغة العربية بمنأى عن شقيقاتها ، كأنها لا تتأثر بها ولا تؤثر فيها ، والحق أن اللغة ـ أيَّ لغة ـ تتأثر وتؤثر ، هذا ما يُقِرُّه الدرس اللُّغوي بعيداً عن الفرض والتأويل .

---

(1) ـ يُنظر : فقه اللغة العربية المقارن : دراسة في أصوات اللغة العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية، رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط1 ، 1999 ، ص48 ـ 49 .

المصادر والمراجع

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الخامسة ، 1967 .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تح: الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس ، ط6 ، 1996 .
- التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر .
- تقريب النشر ، ابن الجزري ، تح : إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، 2004 .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية .
- فقه اللغة العربية المقارن : دراسة في أصوات اللغة العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية، رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط1 ، 1999 .
- الكتاب ، الجزء الثالث ، سيبويه ، تح : عبدالسلام هارون ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1973 .
- لسان العرب ، ابن منظور ، اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط2 ، 1997 .
- اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي ، القسم الثاني : النظام النحوي ، الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس ، 1978 .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، الزجاج ، تح : هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، ط2 ، 1994 .